



رافعات التنفيذ (2025-2027)

- القيادة المبنية على الأداء :لوحات قيادة فصلية، وأهداف أثر (الولوج للخدمات، الإدماج، التشغيل)، ومراجعات تقدم دورية عبر لجنة مشتركة بين مجلس الجهة والولاية.
- الالتفافية العملية :موامة البرمجة الجهوية مع السياسات القطاعية (الماء، النقل، الاستثمار)، وتجميع الاعتمادات وتسريع المساطر على المستوى اللامركز.
- تمويل مبتكرة :للجوء إلى الاقتراض المؤطر، وتسهيلات المؤسسات المالية، وآليات الاستثمار المشترك لتأمين التدفقات النقدية للمشاريع المهيكل.
- رقمنة المساطر :مخططات للتحويل الرقمي لخدمات المرفق الترابي وضمان قابلية الأنظمة للتشبيك لتقليص آجال المعالجة.

تركيز على الإدماج والإنصاف الترابي

- استهداف داخل-ترابي دقيق (خرائط جيّدة لجيوب الهشاشة) لتفادي تهديد الجهد.
- حزمة تدخلات مجالية تجمع بين: فك العزلة على مستوى القرب، والخدمات الأساسية (الماء، النقل القروي، الصحة، التعليم)، وولوج سوق الشغل (NORDEV)، روابط ولقاءات بين المقاولات والشباب).

التزام المجلس الجهوي

- من أجل ترجمة هذه التوجهات إلى نتائج ملموسة ابتداءً من 2025-2026، سيعمد مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة إلى تسريع فوري لثلاثة أورش قيد التنفيذ:
- 1. خارطة طريق رقمنة المجلس : تعميم المساطر غير الورقية، شبابيك رقمية موحدة، بيانات مفتوحة لتتبع المشاريع.
- 2. اتفاقية "المراكز القروية والصاعدة" حزم متكاملة: طرق الربط، الماء/التطهير، التجهيزات الأساسية، ومراكز قابلية التشغيل محلياً.
- 3. تعزيز دور NORDEV كأداة لخلق فرص الشغل وخلق الثروة : تسريع المشاريع، إدماج الشباب والنساء، وتيسير علاقة المستثمرين بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

المصدر :

الخطاب الملكي: افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة (10 أكتوبر 2025) وتحليلات Impact Plus

الرسالة المحورية في الخطاب الملكي: افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة (10 أكتوبر 2025)

يدعو الخطاب الملكي إلى الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ القابل للقياس، عبر مشاريع تُحدث تحولاً ملموساً في حياة المواطنين وتعزز الاقتصاد الجهوي. وينبثق عن ذلك أربع متطلبات عملية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة:

1. نتائج ملموسة وقابلة للتتبع بمؤشرات وآجال محددة.
2. الإدماج مبدأ غير قابل للتفاوض (العالم القروي، هوامش المدن، الشباب، النساء).
3. التسريع عبر الابتكار لرفع وتيرة الإنجاز.
4. تقوية التفافية التدخلات بين الدولة والجهة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص لكسر منطق "الجزر المنعزلة".

نقاط اليقظة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

- ترابية الحكامة: تموقع الجهة بوصفها المستوى الأنسب للتخطيط والقيادة والقيادة، مع نقل فعلي للاختصاصات والموارد، وتعزيز مسؤولية الفاعلين المحليين (رئيس الجهة، الوالي/العمال، المنظومات السوسيو-اقتصادية).
- القطيعة مع التعقيدات البيروقراطية: تحديث الأساليب والأدوات (تمويلات مبتكرة، شراكات بين القطاعين العام والخاص، صيغ التفويض، وشركات التنمية الجهوية) لاكتساب المرونة.
- تفادي "الإدماج النظري": استهداف دقيق للفئات الأكثر هشاشة داخل المجالات ذات الأولوية.
- إرساء "ميثاق الالتفافية الترابية": التزام مشترك بين الجهة والدولة وجميع الفاعلين، مُركّز على التصميم الجهوي لإعداد التراب (SRAT) ومُوَطر بميثاق التهيئة والتنمية الترابية.